

بيان صحفي
٢٢ مارس ٢٠١٢

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٢ مارس ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً بلغ ٠,٦٧% خلال شهر فبراير ٢٠١٢ مقارنة بارتفاع قدره ٠,١٥% خلال يناير ٢٠١٢. وقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام الى ٩,١٩% في فبراير من ٨,٦٠% في الشهر السابق. وعلى الجانب الآخر فقد سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً بلغ ٠,٥٢% في فبراير مقابل ٠,٥٥% في يناير ٢٠١٢. في حين ارتفع المعدل السنوي الى ٧,٣٠% في فبراير من ٦,٨٦% في الشهر السابق. والجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من التطورات الشهرية الأخيرة للتضخم نتجت عن تحركات أسعار المواد الغذائية، في حين شهدت أسعار المواد غير الغذائية تغيرات محدودة. ورغم انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، فإن الآثار المترتبة على انتشار مرض الحمى القلاعية الذي أصاب الماشية مؤخراً بالإضافة الى احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية وعدم مرونة آليات العرض قد تؤدي الى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً محدوداً بلغ ٠,٣% في الربع الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١ بعد ارتفاع متواضع بلغ ٠,٤% في الربع الرابع من عام ٢٠١١/٢٠١٠ عقب الانكماش الحاد الذي شهده الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٠ وقدره ٤,٣%، وذلك على خلفية الانخفاض الملحوظ في قطاعات السياحة والصناعة والتشييد. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين خلال العام الماضي، فقد استمرت مستويات الاستثمار في التراجع لتسجل انخفاضاً بلغ ١,٤% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الاجمالى
بالإضافة الى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد
لدى البنك المركزى المصرى تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات
العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg